وهو دار الكفر التي بها مسلم كتاجر ح ل وان اسلمته كافر ولا يلزم من
كفر ابيه كفره لاحتمال ان يكون من سبهنه بوطئ مسلمة فيكون مسلما بتبعية الام
للقاعدة المشهورة ح ل وعبارة ش م اي ولو لقيط في النسب لانا حكمنا باسلامه
فلا تغيره بمجرد دعوى كافره والغاية للرد وفي الماوردي الخلاف فيما اذا
لم يصر متة صلاة او صوم والا فمسلم قطعا ويذب ان يحال بينه وبين من
ادعاه ه ولو بدار كفر اي اصلها دار اسلام بان كانت دار الاسلام لو سلم
واقررناهم عليها بالجزية او الصلح ح ل فالمراد بها ما استولى الكفار عليها
من ديارنا به مسلم اي رجل او امراة وكلامه يقتضي ان اللقيط اذا وجد
بمحل اسلام خراب لا يحكم باسلامه الا اذا كان به مسلم لان المحل في كلامه
شامل لذلك وهو بعيد قليوبي اومحتاز اهذا مع قوله ولكن لا يكفي
اجتيازه بدار كفر متدينة فيه ان الاول يدل على الاكتفاء بالاجتياز
والثاني يدل على عدم الاكتفاء بذلك والم ر فتحمل دار الكفر في الاول
على ما اصلها دار الاسلام اسلام ه سم كما هو شان الاستدراك لان قوله
مجتازا شامل لاجتيازه بدار الاسلام التي يسكنها الكفار ودار الكفر
والمستدرك بخصه بالاول عزيزي لا يكفي اجتيازه بل لا بد من
السكنى والمراد بالسكنى هنا ما يقطع حكم السفر وهو اربعة ايام غير يومي
الدخول والخروج قاله الماوردي بحثا قال بل ينبغي الاكتفاء بلبث يمكن
فيه الوقاع وان ذلك الولد منه قال وقضيته اطلاقهم انه لو كان مسلم
واحد بمسكر عظيم بدار الحرب ووجد فيه كل يوم الف لقيط مثلا
حكم باسلامهم وهذا ان كان لاجل تبعية الاسلام كما لا يخفى فذاك
او لامكان كونهم منه ولو على بعد وهو الظاهر فعليه فنظر ولا سيما اذا كان
المسلم الموجود امراة ش م ر بدار كفر اي اصلها دار كفر فلا يخالف
ما قبله اذ ذاك مفروض في دار كفر اصلها دار اسلام والمراد بدار الكفر
ما استولوا عليه من غير جزية ولا صلح ولا اصلها دار اسلام وما
عدا ذلك دار اسلام شيخنا اما اذا استلحقه الكافر ببينة شمل كلامه
ما لو تعمدت البينة سترة وهو الاوجه من وجهين والاقرب اعتبار
الحاق القائف لانه حكم مبني على بينة بل قوى ش م ر وان كان ميتا

والاقرب

والاقرب منه حيا اي بشرط نسبته اليه بنسبة تقتضي التوارث ولو بالرحم
فلا يرد ادم ابو البشر صلى الله عليه وسلم لانه لو نظر له لكان كل الناس
مسلمين بالتبعية له لان كل شخص منسوب اليه لكن نسبة لا تقتضي التوارث
ولكن ضابط النسبة التي تقتضي التوارث لم تظهر ولم نعلم من كلامه
ولعله ما يأتي في الوصية بان يقال هنا المراد بالاصل ما ينسب الشخص
اليه من جهة الاباء او الامهات وبعد قبيلة كما يقال بنو فلان فخر فيعرف
الجد الذي حصلت الشهرة به والنسبة له لا يعتبر لانه تبعية احدهم
وهذا اشارة للحكم بكفر الغير بالتبعية وقد يكون الا لواحد الوصول
بخلاف تبعية الاسلام تكون له وللساوي في جيش واحد وغنيمة
واحدة هو عطف تغيير لان المقصود اجتماعهما في الغنيمة قال
فلا يحكم باسلام سبيه اي وان اسلم بعد سبيه ح ل لان الدار لا
تؤثر فيه اي في السابي فلا يصح كسائر عقوده اي بالنسبة لاحكام الدنيا
ومع ذلك نستحب الحيلولة بينه وبين ابويه لئلا يفتنا ه وقيل يجب
ونقله الامام عن اجماع الصحابة اما بالنسبة لاحكام الاخرة فيصح
ويكون من الغائرين اتفاقا ولا تلازم بين الاحكام كما في من لم
تبلغه الدعوة وكاطفال المشركين ش م ر ولو تعبد بعبادة كانت غير
صحيحة كما نص عليه لكن لا يمنع منها عزيزي ولا يؤمر بها لعدم صحتها
وفارق صحتها من المسلم المميز الاصلي لانتفاعه بها لانها تقع له نفلا
قال وكان على مميزا حين اسلم فقيل كان سنه ثمان سنين وقيل
تسعا وقيل اربعة عشر سنة ه ح ل ثم رد لسبقه الخ اي فلا تنقض احكام
الاسلام الجارية عليه قبل الردة زي وش م ر واحكام الاسلام مثل
ارثه من قريبه المسلم وجواز اعتاقه عن الكفارة لسبق الحكم
باسلامه اي ولا ينقطع بردته ح ل في تبعية الدار اي المتقدمة في
اللقيط اذ هو الذي يحكم باسلامه تبعا للدار كما تقدم فانه كافر اصلي
اذ هو الذي يحكم باسلامه تبعا للدار كما تقدم اي فيقر على كفره وينقض ما
امضيناه من احكام الاسلام من ارثه من قريبه المسلم ومنع ارثه من قريبه الكافر
وجواز اعتاقه عن الكفارة وما يتفرع على الخلاف في انه مرتد بكفره او كافر

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)